تنظيم النقد الدولي

بعد الحرب

لفؤاد محمد شبل

تتجه الافكار في الوقت الحاضر الى بحث مشكلات ما بعد الحرب ولعلّ النظام النقدي الدولي من أكثر هذه المشكلات تعقداً وخطورة نظراً لما لهُ من شأن في البناء الاقتصادي العالمي فهو قطب الرحى فيه . وقد أصبحت المسائل النقدية في هذا العصر في مقدمة المسائل التي تسترعي الأنظار وتثير الاهتمام في كل أمة ولها من الخطر والمنزلة ما جعلها من أقوى العوامل التي تؤثر في ارتقاء الأمم وتدهورها . فاضطراب نظام ألمانيا النقدي — مثلاً — عقب الحرب الماضية قاد الى انهيار الاقتصاد الألماني وتفشي العطل في ربوعها فكان من أهم عوامل التقلقل السياسي الذي سادها وتوّج بتسلم النازي أزمة حكم البلاد . والى تصدع النظام النقدي العالمي ونزول الذهب عن عرشهِ المكين، يمكننا أن نرد جانباً كبيراً من الأزمة الاقتصادية والمالية العنيفة التي جابهها العالم طوال سني ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، فأشاعت البؤس والفاقة في ربوعهِ جميعاً وخلفت نفوساً ثائرة متوثبة وسرعان ما تولد عنها اضطراب المحيط السياسي الذي انتهى بالحرب الحاضرة . ومن ثمّ تعددت الآراء بشأن بناء العالم النقدي بعد هذه الحرب . وعنيت الأذهان برسم الخطوط الاساسية لنظام نقدي مكين يجد العالم في ظله الأمن الاقتصادي ويقيه شر التقلبات الاقتصادية العنيفة التي كانت سمة الفترة التي تلت الحرب الماضية وسبقت هذه الحرب

١ — المشروعان الاميركي والانكليزي لتنظيم النقد

تصوّر المشروعان عالماً يضم عدداً كبيراً من الدول التي تزمه ديوناً لن يستطيع لها اداء فاذا لم يتيسر للدول المدينة وسائل الاداء فلن تجد مناصاً من التقصير عن الدفع أو تقييد مشترياتها من الخارج رجاء الحصول على فضلة تسدد بها جزءاً من ديونها ، وتقييد الواردات معناه انكماش في النوافع ووضع مختلف العقبات أمام التجارة الدولية

وتبنى الفكرة الأساسية للمشروع الاميركي على انشاء احتياطي كبير تقترض منه الدول المدينة حاجتها من النقد الاجنبي لمواجهة التزاماتها . وتقترح الدول الاعضاء في المشروع بالمساهمة في تكوين هذا الاحتياطي . والمصدر الوحيد — عدا سبع الذهب — الذي يعترف

منه الاحتياطي الدولارات ليبيعها للاقطار العاجزة، سيتكوَّن من الدولارات والأوراق المالية المقوَّمة بالدولار التي تساهم بها الولايات المتحدة في المشروع . وما دام الذهب يستبدل في الولايات المتحدة بدولارات ، فطريقة الدفع هي في الواقع كطريقة معيار الذهب

أما المشروع البريطاني فيطبق المبدأ المصرفي على العمليات المالية الدولية . فهو يفرض مقدماً رضى الأمم بقبول المبالغ المطلوبة لها لا عن طريق الدفع النقدي بل بتقييدها لحسابها في دفاتر احدى مؤسسات الائتمان ، وهذا الرضى يتيح لاتحاد المقاصة The Clearing Union خلق القوة الشرائية الدولية كما يفعل البنك — بالنسبة للامة — في فتح الودائع التي تستخدم في الدفع كالنقود سواء بسواء . وسيغدو اتحاد المقاصة في هذه الحالة مجرد وسيط بين الدول ذات الميزان غير الموافق والدول ذات الميزان الموافق

ولكل أمة عضو في المشروع حصة تكسبها الحق في المساعدة ، وتعدُّ أساس التصويت . ويختلف المشروع البريطاني عن الاميركي في طريقة احتساب الحصة . فأساسها في المشروع البريطاني مجموع الواردات والصادرات المنظورة (أي من السلع) ومدارها متوسط تجارة السنوات الثلاث التي سبقت سني الحرب، ثم يتعدل هذا الأساس بعد ذلك عند استقرار أحوال العالم . ولما كان المتوسط السنوي للواردات والصادرات البريطانية من السلع خلال أعوام ١٩٣٦–١٩٣٨ قد بلغ ١٣٧٥ مليون جنيه والمتوسط السنوي للواردات والصادرات الاميركية من السلع في نفس المدة قد بلغ ٥٤٥٥ مليون دولار ، فان حصة كل من الدولتين تتناسب مع قيمة عملة أحد البلدين بالنسبة للأخرى التي ستقرر بعد الحرب. ولو فرض وكان سعر الدولار بالنسبة للجنيه بعد الحرب هو سعره الحالي لفاقت حصة بريطانيا حصة الولايات المتحدة اذ تغدو النسبة بين الحصتين ٥٥٢٧ لانجلترا و٥٤٥٥ للولايات المتحدة . أما المشروع الاميركي فيقرر أساس الحصة « ما تحوزه الدولة من ذهب ونقد أجنبي ومقدار دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها » ولما كانت الولايات المتحدة تحوز مقادير هائلة من الذهب والنقد الاجنبي ويصل دخلها القومي الى رقم جسيم فضلاً عن استقرار ميزان مدفوعاتها فستغدو لها حصة أعظم من أي دولة أخرى

وتتناسب قوة التصويت مع مقدار حصة الدولة طبقاً للمشروع الاميركي ، وان كان لا يسمح لأي عضو بأن يكون له أكثر من ربع مجموع الأصوات. ويشترط الحصول على أربعة أخماس الاصوات لتنفيذ الأعمال الهامة . وهذا ما يجعل للولايات المتحدة الأرجحية عند التصويت في جميع الأعمال الهامة ، وفي حين يذكر المشروع البريطاني « حصة الأمة هي التي تقرر مقدار مساهمتها في الدورة الأولى » ولا يطلب سوى الأغلبية المطلقة في تحديد القرارات

٢ — اليونيتاس والبانكور

ابتكر المشروعان كلاهما وحدة نقدية قياسية جديدة . فطبقاً للمشروع الاميركي يعادل كل يونيتاس $\frac{1}{4}$ ١٣٧ حبة من الذهب الخالص تعادل عشرة دولارات بقيمة الذهب في الوقت الحاضر . واليونيتاس في الواقع مجرد وحدة للقياس . فانهُ وان كان التقييد في دفاتر الاحتياطي أساسه وحدات اليونيتاس الا أن الاحتياطي نفسه سيتكوّن من الذهب والعملات والأوراق المالية الحكومية

أما البانكور فقد قصد به المشروع البريطاني أن يجعلهُ عملة دولية حقيقية . ويرمي الى أن يكون قطب الرحى في المدفوعات الدولية اذ «ستجمع الدول الأعضاء على قبول دفع مطلوباتها من الأعضاء الآخرين بعملية نقل البانكور الى حسابها في دفاتر اتحاد التصفية »

***

ويشترك المشروعان في عد الذهب جوهر القيمة الدولية وأساسها واعتباره النقدية "Cash" في النظام المصرفي الدولي . بيد أن ارتباط الذهب بالمشروع الأميركي أعظم توثقاً منه في المشروع البريطاني اذ يحتم أن تكون نسبة من الحصة التي تكتتب بها الدولة في الاحتياطي من الذهب ، وتبلغ هذه النسبة $\frac{1}{2}$ ١٢ ٪ للدول التي تحوز ذهباً تليف قيمته على ٣٠٠ مليون دولار و $\frac{1}{2}$ ٧ ٪ للدول التي تملك ذهباً قيمتهُ بين مائة مليون وثلاثمائة مليون دولار و $\frac{1}{2}$ ٥ للدول التي تملك ذهباً قيمتهُ أقل من مائة مليون دولار ، كذلك يشترط على الدول التي حصلت على المساعدة النقدية من الاحتياطي أن تسدد ما اقترضته ذهباً . أما المشروع البريطاني فأوضح أن المراد هو ايجاد كم حديد للنقد الدولي معين بطريقة ملائمة ومنطقية ، ولا يؤثر فيهِ التقدم الفني لصناعة الذهب أو تعرضه للتقلبات القوية المتوقفة على السياسات الخاصة للدول بشأن الذهب . ويتسم المشروع البريطاني كذلك بأن قيمة البانكور خاضعة للتغير بالنسبة للذهب على عكس اليونيتاس (في المشروع الاميركي) فهو مرتبط أوثق ارتباط بالذهب

وستحدد قيمة العملة الوطنية لكل دولة على أساس البانكور أو اليونيتاس ، ولا يجوز اجراء تعديل فيها الا بموافقة الهيئة الدولية لشؤون النقد . ويذكر المشروع الاميركي انهُ لا يسمح باجراء تغيير ما في معدلات الصرف الا عندما تكون ضرورية لتصحيح المركز المالي للدولة ، ويشترط موافقة لربعة أخماس أصوات الأعضاء على هذا التعديل . بيد أن المشروع البريطاني يسمح بتعديل سعر الصرف اذا أصبحت الدولة مدينة لاتحاد المقاصة بمبلغ يتجاوز ربع حصتها فيمكنها حينئذٍ خفض قيمة نقدها بنحو ٥ ٪ بلا حصول على اذن وبنسبة أكبر من هذه بشرط الحصول على اذن خاص . واذا تجاوز دين الدولة نصف

حصتها فللاتحاد المقاصة أن يطالبها بنقص قيمة نقدها وعلى العكس من ذلك اذا ما تجاوز الرصيد الدائن لاحدى الدول نصف حصتها فيوصي الاتحاد هذه الدولة بأن تسمح بزيادة قيمة نقدها

٣ — التوازن المالي الدولي

يتوجه المشروع البريطاني بمسئولية كل دولة عن ايجاد التوازن المالي الدولي ، ويرتاي جباية ١ ٪ من احتياطات جميع الدول من البانكور . أما المشروع الاميركي فيفرض إتاوات على الدول ذات الميزان غير الموافق حسب ويشترط أداءها ذهباً

وينص المشروع البريطاني على ان لاتحاد المقاصة أن يوصي (أو يلزم في بعض الحالات) الدول ذات العجز باتباع الوسائل الآتية لاستعادة التوازن المنشود

أولاً — خفض النقد ويتأتى عنه نشاط حركة الصادرات وتقتر الواردات

ثانياً — تصدير الذهب او الاموال الحرة الاخرى لتسديد جزء من ديونها للخارج

ثالثاً — الهيمنة على صادرات رؤوس الأموال ، وبذلك تحتفظ بالأموال الضرورية للانعاش الاقتصادي الداخلي والمحيلولة دون احداث ذعر في سوقها المالية

رابعاً — الاجراءات الداخلية تؤثر في اقتصادها الأهلي وتبدو موافقة لتوطيد مركزها المالي الدولي

اما الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها فيوصيها اتحاد المقاصة باتخاذ التدابير الآتية

اولاً — ما من شأنه اتساع حجم ائتمانها الداخلي والطلب الداخلي ، فينجم عن اتساع الائتمان وفرة النقود واشتداد الطلب فارتفاع الاسعار الداخلية فيثبط هذا حركة التصدير وينشط حركة الاستيراد

ثانياً — تشجيع حركة الاقراض الدولي حتى تحسن الدول العاجزة على الاموال الضرورية لحركة انعاشها الاقتصادي والوفاء بالتزاماتها

ثالثاً — خفض الرسوم الجمركية وغيرها من عوائق الاستيراد وتنشيط حركة الاستيراد

ويحتم المشروع الاميركي على الدولة ذات العجز في ميزان مدفوعاتها ان تتخذ وتنفذ الاجراءات التي يوصي بها الاحتياطي لاصلاح الخلل في ميزان مدفوعاتها ، وعليه ان يقدم تقريراً عن الدولة ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها متضمناً تحليلاً للعوامل التي أدت الى ايجاد الفائض وعلى هذه الدولة ان تولي توصيات التقرير عناية ورعاية خاصة

ويوصي المشروع الاميركي الدول الاعضاء بالعمل جميع العقبات والموانع المفروضة على عمليات التبادل الخارجي ، وان لا تفرض أي نوع من الموانع الاضافية قبل الحصول على موافقة الهيئة الدولية ويطالب المشروع البريطاني أعضاء الاتحاد بالامتناع عن فرض الموانع على

المدفوعات الناشئة عن التجارة العادية وان كان يرحب بفرض إشراف الدولة على انتقالات رأس المال منها واليها ، ويوصي كذلك بتركيز حركة طلب وعرض النقد الاجنبي في البنوك أو مراقبات الصرف ، وبذلك يستغنى عن سوق الصرف الخارجي ويحصل الافراد على النقد الاجنبي بطريق البنوك فقط وليس عن طريق مباشر

٤ — كتلة الاسترليني

يبدي المشروع البريطاني تحفظاً بشأن الكتلة الاسترلينية إذ يذكر « ليس ثمة ما يحول دون أن يكون لهذه الدول مركز مزدوج ، ولكن الاقطار التي لا تمت الى هذه الجماعة برباط سياسي أو جغرافي أن تجعل رصيدها الاحتياطي مع اتحاد المقاصة وليبي بعضها مع البعض الآخر » أما المشروع الاميركي فلا يتعدى البحث حالة هذه الكتلة أو ما يماثلها ، وواضح انهُ لا يرحب بمثل هذا النظام بدليل نصه « تنبغي موافقة كل دولة عضو على أن لا تشترك في أعمال نقدية مزدوجة وأن تبيع للاحتياطي جميع النقد الاجنبي الذي يفيض عن حاجتها » وظاهر أن هذا الشرط يتعذر معهُ وجود كتلة الاسترليني أو ما يماثلها في ظل المشروع الاميركي

ومما يتصل بمسألة كتلة الاسترليني موضوع ديون بعض الدول المتحالفة والمحايدة ولاسيما أعضاء كتلة الاسترليني على بريطانيا العظمى . وتتمثل هذه الديون في حيازة هذه الدول لأوراق مالية بريطانية (ولاسيما أذونات الخزانة البريطانية وأذونات الحرب) وديون مقيدة لحسابها في لندن ومنشأ هذه الديون مشتريات بريطانيا العظمى من هذه البلاد وما تنفقهُ قواتها المحاربة في بلادها

ويقرر المشروع البريطاني انها مشكلة « ذات صعوبة خاصة » إذ الدائنون سيرغبون في استخدام ديونهم في الشراء من بريطانيا أو استخدامها في عمليات مالية شتى . ويقترح المشروع تحويل هذه الديون الى بانكور على أن لا يُحدث هذا ضغطاً على الموارد البريطانية منه ، وهذا يتطلب منح بريطانيا العظمى حصة اضافية من البانكور يحسب عليها الدائنون ، والاثر الاقتصادي المباشر هو مساعدة الدائن على تحويل هذه الارصدة الى سلع لحسابه

أما المشروع الاميركي فيرسم خطة معتدة بمقتضاها يضطلع الاحتياطي The Fund بالديون الاستثنائية ، فيقوم الدائن والمدين على السواء بشراء ٤٠ ٪ من الارصدة الاصلية — بالذهب في خلال فترة عشرين عاماً وتلغى الـ ٢٠ ٪ الباقية بأتاوات على الدائن والمدين والنتيجة الاقتصادية هي أن المدين يمحو ٩٠ ٪ من الدين بسداده سلعاً ٥٠ ٪ من تجارته العامة و٤٠ ٪ بالاتجار مع الدائن بصفة خاصة ، أما الـ ١٠ ٪ الباقية فيتنازل عنها الدائن

٥ — دور الذهب في التنظيم النقدي الدولي

كان للذهب دور خطير مفيد في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة على الحياد . فكان الذهب يتدفق عليها ثمناً للسلع والخدمات التي تبذلها للحلفاء . فلما تقرر قانون الاعارة والتأجير لم تعد للذهب منزلته التجارية السابقة ، ومن ثمَّ غدا العالم يرى انهُ كما قلَّ انتاج المعدن النفيس كان ذلك خيراً وأبقى للمجهود الحربي . فقررت الولايات المتحدة وكندا واستراليا وقف انتاجه في غضون الحرب حتى ينصرف العمال وتتحوَّل الادوات المشتغلة بانتاجه الى انتاج معادن أكثر نفعاً للمجهود الحربي

بيد أن البحث والنقاش ينصبان على وظيفة الذهب في البناء النقدي العالمي بعد أن تضع الحرب أوزارها . على أنهُ مهما يكن من أمر الخطة التي ستتبع في هذا الصدد فانها لن تتضمن العودة الى الآراء النقدية التي طبقت في عام ١٩٢٥ . فان معيار الذهب على صورته التقليدية التي كان عليها خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين قد انتهى منذ عام ١٩١٤، لان الديون الفلكية (الطائلة) التي نشأت بسبب الحرب الماضية والقومية الاقتصادية التي اعتنقتها الشعوب المختلفة بعد هذه الحرب أفسدت نظام معيار الذهب الذي أخذ به العالم منذ عام ١٩٢٥ وكان من شأنها أن تفسد كل نظام نقدي دولي أيًّا كان . ولما استطاعت المانيا تسليح نفسها تسليحاً هائلاً دون أن يكون لديها ذهب وبغير أن تستند في تمويل هذا التسلح الى الاسس المالية التقليدية ، كان هذا نذيراً بزوال عصر سيطرة المسائل المالية على الاقتصادية فدانت دولة هذا المعدن النابت من الذهب واعتباره قطب الرحى للسياسة الاقتصادية لكل أمة

وليس هناك أمل في أن يؤدي معيار الذهب وظيفتهُ ما دام سوء توزيع المعدن باقياً على حاله وما دامت العوامل التي أدت الى سوء التوزيع هذا باقية على ما هي عليه . فالمشكلة بعبارة أخرى تتوقف الى أبعد مدى على سياسة الاقراض وبوجهٍ عام السياسة المالية التي ستتبعها الولايات المتحدة بعد هذه الحرب ، وعلى الاستقرار والثبات السياسيين وهل يتخذان سبيلهما الى أوروبا أو لا ولو فرض وبقيت الاسوار الجمركية وعادت الولايات المتحدة الى عزلتها السياسية النقدية واستأنفت رؤوس الاموال حركة فرارها من أوروبا ، فلن تعني والحالة هذه بارقة أمل، لا في عودة الذهب الى المسرح النقدي، ولا في وجود أي نظام دولي مستقر . وحتى لو منحت الولايات المتحدة الذهب للعالم بلا مقابل لاتخذ سبيله اليها كرة أخرى بفعل العوامل المسيطرة على الاقتصاد العالمي التي أدت الى تزوحه اليها

٦ — الخطوط الاساسية للنظام النقدي العالمي

اذ قُدِّر للنظام المعتمد أن يكون دوليًّا وجب تقرير ماهية المعيار الذي ستقاس به وتنسب اليه المعادلات المختلفة . ولن يمكن البتة إغفال أمر التوازن الاقتصادي

الدولي ولبابه وجود معيار دولي للقيمة ، واداة لتسوية الالتزامات الدولية . ومن المتعذر ان نجد معياراً آخر غير الذهب . ومصداقاً لهذا رأينا مشروع كينز (المشروع الانكليزي) يقوم على الذهب ، كذلك يقضي المشروع الاميركي بانشاء وحدة دولية هي « البونيتاس » وايجاد رصيد دولي من الذهب للتثبيت . وتتطلب الحال ايجاد هيئة خاصة — بنك دولي — تتولى عملية تسوية المدفوعات الدولية ، وتتلافى العجز الحاصل في المدفوعات الدولية للدول المدينة وبذلك يمكنها مواجهة التزاماتها المالية دون قلقلة كيانها المالي

ويجب ان يتسم النظام الجديد بالمرونة الضرورية التي تجعله قادراً على مواجهة تلك المشكلات التي ستتمخض عنها هذه الحرب من سوء التوازن في الاقتصاد العالمي ، وان يزوّد بالوسائل التي تمكنه من اقامة التنظيم الدولي للمسائل النقدية على أساس مكين

وهذا يعني وجوب تزويد البنك الدولي (أو مركز المقاصة العالمي) بالموارد المالية ، فكل رصيد مدين يجب أن يواجهه رصيد دائن معادل في جهة أخرى . واذا قربت دولة ما من حدود التسهيلات الممنوحة لها ، فان عليها ان تتبادل المشورة مع البنك الدولي ، وواضح ان نجاح المشروع يرتكز على استعداد الدول المشتركة لقبول مبدأ التشاور أي قبولها التنازل عن شيء من حريتها في شؤونها النقدية . كما يستند المشروع الى قدرة الدول الأعضاء وكذلك استعدادها للاخذ بالاصلاحات المقترحة وأهمها الاشراف على القيمة الداخلية والخارجية لعملتها . ومن المشكلات التي ستراعى في حالة الموافقة على خفض قيمة عملة أحد الاعضاء ، توزيع الخسارة في العرف الناتجة عن هذا الخفض . وانهُ وان تمسك البنك الدولي بأن يقيد في دفاتره على أساس وحدة اسمية للذهب (كما يفعل بنك التسويات الدولية الآن) فانه في الواقع سيدين ويدان بخليط من عملات الدول المشتركة . وستهبط ودائع البنك المقوّمة بالبانكور او اي وحدة أخرى . وستبتكر قاعدة على أساسها يمكن توزيع اي خسارة تنجم عن الموافقة على خفض أحد العملات على جميع الاقطار

وثمة حقيقة هامة وهي انهُ لن يكتب لهذا النظام البقاء اذا ما طالت حالة قلقلة الاقتصاد العالمي عامة واختلال توازن عناصر النظام المالي لكثير من الدول بصفة خاصة . فنجاح المشروع مرتبط اذاً بتمكن الدول المشتركة في المشروع من اعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها الدولي خلال فترة قصيرة نسبيًّا كأربعة أعوام أو خمسة . ويجب أن لا يغرب عن البال مركز الولايات المتحدة العظيم ، فهي الدولة الوحيدة التي تحوز فيضاً هائلاً من النقد ومن ثمَّ يكون محور المشكلة النقدية في السنوات التي تلو اعلان الهدنة — كيف يتسنى لبقية العالم ايجاد الوسائل التي تمكنه من مقابلة التزاماته للولايات المتحدة وشراء السلع الاميركية التي يحتاج اليها . سيما تلك الدول التي أثرت الحرب تأثيراً بليغاً على اقتصادها القومي ، لا